مركز الدراسات المتوسطية والدولية
Center for Mediterranean and International Studies

الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الاقتصادية الكُليّة ودورة الأزمات

محمد العربي العياري*

مقدمة

يشهد الاقتصاد التونسي حالة من عدم الاستقرار وتراجع قُدراته وآداءه بفعل "ضبابية السياسات الاقتصادية الكُليّة وغموض الخطاب الرسمي في جوانبه الاقتصادية."[1] حيث لم يكن الآداء الاقتصادي التونسي منذ الاستقلال وعبر أطواره المختلفة من التجربة التعاضدية (1961-1969)، ثم التجربة الليبرالية (1970-1982) ومسار الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الإداري (1995-2008)وصولا الى فترة ما بعد 2011- وما تخلّل هذه الفترات من أزمات اجتماعية ومالية خانقة- مُطابقا للرهانات التي يرسمها الفاعلون السياسيون في علاقة بمسألة التنمية والتحديث الاقتصادي والاجتماعي. في هذا السياق، مثّل تفاقم عجز الاقتصاد التونسي العنوان الأبرز لفتراته وأطواره المختلفة، بعد فترة من الانتعاش إثر دخول تونس مرحلة الانفتاح العالمي سنة 1995 بفضل جُملة من الاتفاقات مع بعض الدول والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، مثل اتفاقية التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي سنة 1995، مسار برشلونة سنة 1995، مسار السياسة الأوروبية للجوار سنة 2004، الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2004.

اصطدمت سياسات الاقتصاد الكُلّي في تونس، بما هي "مجموعة الأدوات المُتاحة للسلطات العامة التي يُؤدّي تنفيذها الى تحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة،[2]" بِجُملة من الموانع التي حالت دون توفُّر "المهارات والالتزامات من الجهات الفاعلة الرئيسية لتحديد المشاريع الاقتصادية وتوجيهها.[3]" تُكثّفُ بعض الدراسات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا [4 ESCWA] هذه الموانع في: غياب اليقين القانوني، تعدد وتداخل اختصاصات جهات التنظيم والتطبيق، عدم اتساق الأدوات التنظيمية مع بعضها ومع السياسات القائمة، عشوائيّة القرارات، عدم استجابة الأدوات التنظيمية لاحتياجات الاقتصاد، ضعف جودة الأدوات التنظيمية، سلطة تقديرية واسعة، تدنّي فعالية وكفاءة الخدمات الحكومية.

---

* باحث بمركز الدراسات المتوسطية والدولية

[1] علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017). الرابط: https://bit.ly/3wCtREz

[2] سياسة الاقتصاد الكلّي. الرابط: https://bit.ly/3DnyNRe

[3] Therry Lynn Karl, Dielemmas of Democratization in Latin American, Comparative Politics, Vol. 23, n°. 1 (October. 1990), P. 17.

[4]لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، لمحة تاريخيّة عن السياسات الاقتصادية في تونس. الرابط: https://bit.ly/3jdWuVo

عملت هذه الموانع على اضعاف قُدرات الاقتصاد التونسي الذي لم يعد يتمتّع بحصانة من التقلّبات السياسية والاجتماعية، بل كان في أغلب الأحيان سببا في ظهورها، كما لم يستطع الاندماج في فضاء "التدفقات الحرة " للاقتصاد بتعبير مانويل كاستلز Manuel Castells رغم توفُّر الاتفاقيات والترتيبات التشريعية التي أُريد لها أن تعمل على دمج الاقتصاد في هذا الفضاء. يظهر أن ليبرالية الاقتصاد التونسي منذ تبنّي التوجه الليبرالي، أفرغ الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية تدريجيّا، ولم تعد "الوظيفة الأساسية للدولة هي إعادة انتاج المجتمع رأسماليا،[5]" بل وقع إعادة انتاج الأزمات الاجتماعية ذات المنشأ الاقتصادي.

يُعاد التفكير في برامج الإنعاش الاقتصادي المُتتالية والإصلاحات المُختلفة للاقتصاد التونسي، لاختبار أسباب العجز على خلق التسوية المطلوبة بين الشكل الليبرالي للاقتصاد والعمل داخل إطار الاندماج مع الرأسمالية العالمية، وبين تدخل الدولة من خلال "توفير البيئة القانونية المُلائمة للاقتصاد والمحافظة على مستوى صحّي من المنافسة من خلال تدابير تلتزم بمبادئ السوق.[6]"في هذا الاطار، يتحدّث روبرت غيلبين Robert Gilpin على تناقضين؛ يتعلّقالتناقض الأول بالدولة، في حين يتعلّق التناقض الثاني بالسوق. تنسحب هذه المعادلة على وضعية الاقتصاد التونسي من خلال تدخلات الدولة غير الفاعلة في مؤشرات التمية ونمو الاقتصاد وظروف اشتغال السوق وفق الشرط الليبرالي، حيث "أن غياب الدولة سيترك المجال لآلية الأسعار وقوى السوق لتحديد نتائج الأنشطة الاقتصادية. في حين أنه في غياب السوق، ستقوم الدولة بتخصيص الموارد الاقتصادية.[7]" على وقع هذا التناقض، بين السوق والدولة، وعبر مختلف الأطوار والمراحل التي مرّ بها الاقتصاد التونسي، فشلت الدولة التونسية في خلق المردودية المطلوبة للسوق وانهمكت في سلسلة من "منطقيات الحساب النفعي Logiques de calcul [utilitaristes"[8] وذلك على حساب الحفاظ على توازن الاقتصاد كمنظومة تستمد توازنها من نفسها بتعبير تالكوت بارسونز Talcott Parsonsبمعنى أن تستطيع العودة الى شكلها الثابت بفضل أدوات التوزان مثل السعر والطلب والاستهلاك.

تكشف التحولات البنيوية للاقتصاد التونسي منذ الاستقلال على غياب أدوات التوازن، وتذبذب مؤشرات التمية رغم تسجيل بعض الاستثناءات في فترة ما، غير أن استراتيجيات التمية الاقتصادية ومُخرجات عمليات الإنعاش المتواصلة للاقتصاد، بقيت عند حدود الكم La quantité دون تحقيق الكيف La qualité، لذلك يبرز الاقتصاد على رأس الأولويات بالنسبة الى الفاعل السياسي ولعموم المواطنين الذين يرون في مسألة التمية المعطى الأبرز والأهم وأحيانا على حساب مسائل الحكم والسياسة[9]، خاصة في مرحلة الانتقال الديمقراطي التي شهدت مواصلة العمل بالمخطط التموي الثاني عشر(2011-2015)، ثم المخطط التموي الثالث عشر (2016-2020) مع إعادة انتاج نفس النسق فيما يتّصل بالعجز المالي واخفاق السياسات الاقتصادية للدولة التونسية. لفهم هذه التناقضات وأسبابها، نتوقّف عند خصائص البنية الهيكلية للاقتصاد التونسي ومسألة التمية من سنة 1961 الى سنة 2011، ثم تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية، وأخيرا، جرد للأداء والحصيلة وانعكاس ذلك على العملية التموية بمعانيها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

[5] Jürgen Habermas, Problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé, (Trad. Jean Lacoste) Paris : Payot, 2012.

[6] Josef Hien and Christian Joerges (eds.), Ordoliberalism, Law and The Rule of Economics (Oxford : Hart Publishing, 2017).

[7] Ronen Palan, Global Political Economy : Contemporary Theories (London/ New York : Routledge, 2000), P.3

[8] يُقصد بالحساب النفعي في العلوم الاقتصادية، أن المستهلك يطلب السلع والخدمات بهدف اشباع حاجة أو رغبة معيّنة، هذا الاشباع يُطلق عليه اسم المنفعة. نجد نوعين من المنفعة: المنفعة الكلية والمنفعة الحدّية. للمزيد، راجع: منال الحربي، نظرية سلوك المستهلك. الرابط: https://bit.ly/3DsFJN8

[9] راجع: بيانات المؤشر العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنوات: من 2012 الى 2022. الرابط: https://bit.ly/2IaT5jn

أولا: البنية الهيكلية للاقتصاد التونسي ومسألة التنمية من 1961 الى 2011

مثّل الاقتصاد التونسي رهانا تقاسمه فاعلون مُتعدّدون عبر تاريخ الدولة التونسية منذ الاستقلال. حيث كانت مسائل التنمية وتحقيق العائدات الاقتصادية والمالية عنوانا للاستثمار السياسي. يُبيّن روبرت دال Robert Alan Dahl تمفصل العلاقة بين السياسة والاقتصاد، حيث "لا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد]...[فهما مُتلازمان يسيران خطوة بخطوة.[10]" لذلك، يعمل الفاعل السياسي على ابتكار الأدوات اللاّزمة لتحصيل العائد التنموي الضامن لتحقيق الاستقرار أو ما يُسمّى بالسلم الاجتماعي، حيث أن فقدان السلطة لقُدراتها "يُضعف السياسات الاقتصادية مما ينعكس على الخدمات الاجتماعية. يُفسّر هذا الأمر عجز الدولة على اتخاذ قرارات ملموسة على المستوى الاقتصادي ومن ثمّة، عدم القدرة على توفير خدمات اجتماعية كافية.[11]" بهذا التمفصل بين السياسات الاقتصادية واختيارات الفاعل السياسي، تتوسط مسألة الكفاءة الاقتصادية وقُدرات الآليات الموضوعة على ذمّة الاقتصاد في خلق ما أسماه يورغن هابرماس Jürgen Habermas "لقاء المستهلك بالسلعة"؛ هذا اللقاء الذي يكون حصيلة عملية إنتاجية وتوزيعية تتداخل في تفاصيلها عناصر السعر والسوق والنمو ومؤشرات أخرى تُعبّر على جدوى السياسة الاقتصادية، أو عجزها وعدم تطابقها مع شروط الواقع والامكانيات الحقيقية للدولة.

مثّلت الكفاءة الاقتصادية والبنية الهيكلية للاقتصاد التونسي وفاعليّة السياسات الاقتصادية الكلية، محاور النقد والتوجيه والدراسات حول الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال الى اليوم، وعبر أطواره المختلفة من التجربة التعاضدية (1961-1969) والانفتاح الليبرالي (1970-1982)، ثم مسار الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الإداري (1995-2008)؛ حيث توازت هذه المسارات الثلاثة مع أزمات دائمة أثّرت على الواقع الاجتماعي والسياسي، بسبب غياب مؤشرات النمو والتنمية اللذان أفرزا تفاوتا اجتماعيا واضحا ورسّخا ثغرات لم تستطع السياسات الاقتصادية الكلية للدولة التونسية أن تحُل تناقضاتها وتجد الحلول الازمة والواقعية لتداعياتها. مع تراكمات الأزمة وانفجار الأزمة الاجتماعية، أُعيد طرح المسألة الاقتصادية على طاولة النقاش في سيرورة الانتقال الديمقراطي، مع وعود متكررة ودائمة بحل إشكالية التنمية وسد ثغرات المالية العمومية وتراكمات الأزمة الاقتصادية.

1-التجربة التعاضدية: 1961-1969

مثّلت التجربة التعاضدية مسارا يُكثّف بوضوح سيطرة الدولة على الاقتصاد، من خلال الاعتماد على شكل اقتصادي استثمر في التركة الإدارية الاستعمارية وقراءة مختلف الفاعلين في عملية تأسيس وإدارة الاقتصاد الوطني (الاتحاد العام التونسي للشغل، وزارة التخطيط والمالية، النخب السياسية). وقع تغذية الخيار الاقتصادي التعاضدي بجملة من الإجراءات المُحفّزة مثل تأسيس وحدات صناعية ومؤسسات وطنية، عملت من خلالها الدولة على تحقيق رهانات تضمّنتهاوثيقة الآفاق العشريّة(1962-1971) والقانون عدد 4 لسنة 1967 المؤرخ في 19 جانفي 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للتعاضد[12]، وهي: تونسة الاقتصاد وتحسين مستوى العيش، تقليل الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية وخلق سوق اقتصادية داخلية، تأميم الأراضي الزراعية التي لازالت تحت تصرُّف الأجانب، تحويل القطاعات المنتجة تحت سيطرة الدولة باستثناء قطاع السياحة، اعتماد التعاضديات وانشاء صندوق تعويض من خلال توفير الدعم لبعض المُنتجات الاستهلاكية الأساسية، اعتماد تشريعات تضبط النظام الجبائي التونسي والموارد المالية الجبائية، تحديد نسبة نمو مرتفعة وتصفية البطالة وإعادة توزيع الناتج الوطني الخام، تنظيم الاقتصاد الكُلّي[13]. كانت هذه الأهداف محاولة "لتجاوز عجز رأس المال الخاص عن تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المنشودة، حيث

[10] روبرت دال، مقدمة الى الديمقراطية الاقتصادية، ترجمة مصطفى غنيم (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992).

[11] زيجمونت باومان وكارلو بوردوني، حالة الأزمة، ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018)، ص26.

[12] القانون عدد 4 لسنة 1967 المؤرخ في 19 جانفي 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للتعاضد. الرابط: https://bit.ly/3WYHzMs

[13] المخطط التنموي العاشر (1962-1971)، الأرشيف الوطني التونسي. الرابط: https://bit.ly/3Hocqwk

حيث تكفّلت الدولة بعملية التراكم الرأسمالي.[14]"غير أن حصيلة هذه العملية وعائداتها على مسألة التنمية، لم تكن في حجم الرهانات التي رسمتها المُخطّطات والاستراتيجيات المختلفة وتدخلات المؤسسات الدولية والمحلية. كان الرهان السياسي مُنصبّا على أن "تتولّى الدولة بنفسها الاضطلاع بأكبر المهام الاقتصادية، وتُوجّه بواسطة التخطيط كل ما يُنجزُ في البلاد.[15]" اعتمدت الدولة على سياسة فرض أسعار مُتدنّية للمواد الفلاحية الأساسية عند مستوى الإنتاج وتحويل الفائض من القطاع الفلاحي الى القطاع الصناعي. كما اعتمد تمويل السياسة التعاضدية على الضرائب المباشرة وغير المباشرة، التي "ارتفعت بين سنتي 1962 و1970 الى مستوى 225 % "[16] إضافة الى الضغط على الطلب الداخلي. رغم انضمام تونس الى مجموعة برايتون وودز Bretton Woods منذ 1958 والحوافز المالية التي قدّمها البنك الدولي لتمويل جزء من مشاريع التعاضد،[17] والتي بلغت 40% من مجموع الاستثمارات خلال عشرية التعاضد، الا أنحصيلة معادلة الاقتصاد-تنمية أغرقت البلاد في دوّامة من العجز المالي والفشل الذي تراكم بفعل التعسف الإداري والمركزية التسييريّة، وعدم توافق البرمجة الاقتصادية مع رأس المال المُتوفّر والسوق الاستهلاكية، وتمثُّلات الرأي العام وصغار الفلاحين لعملية التعاضد وقضية الاستثمار التنموي. اصطدمت السياسة التعاضدية بمناهضة" المنتجين وتدهور أوضاع صغار التجار وتفاقم البطالة وموجات النزوح من الريف الى العاصمة والمدن الكبرى"[18]. تغيّرت البنية الديمغرافية وارتفع الاختلال الجهوي بين الولايات التونسية (35 ألف نازح سنة 1962 و110 آلاف نازح سنة 1966)، كما ارتفعت المديونية الخارجية من 22.1% من الناتج الداخلي الخام سنة 1961 الى 43.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 1970، مع توقّف الدعم المالي الدولي.

لم تنجح السياسة التعاضدية في تحقيق نسب النمو التي حدّدتها وثيقة الآفاق العشرية (1962-1971)، حيث لم تتجاوز 5.3% بين 1960-1970 أي بمعدل 0.53% في السنة الواحدة. في نفس الإطار، تداخل البعد الاقتصادي بالمعطى السياسي في مرحلة التعاضد، وذلك من خلال وجود تيّار معارض للتجربة التعاضدية ومسألة التنمية والتحديث الاقتصادي[19]، في المُحصّلة، تظافرت عديد المعطيات لتضع حدّا للتجربة التعاضدية، والانتقال الى الليبرالية الاقتصادية من خلال تبنّي الرأسمالية المُقيّدة بداية من سنة 1970.

2-التجربة الليبرالية: 1970-1982

إثر فشل تجربة التعاضد، اختارت الدولة التونسية العودة الى اقتصاد السوق بداية من سنة 1970، حيث "وقعت العودة الى تحرير المبادرة الخاصة وتعميق اندماج الاقتصاد التونسي في الرأسمالية العالمية.[20]"في هذا السياق، اتخذت الدولة التونسية خطوات للتخلص من التجربة التعاضدية بتعبيراتها الاشتراكية، لتُفسح المجال للسوق الحرة وتحرير الاقتصاد. اختارت الدولة أن تعمل على: "تحجيم تدخلها في القطاع الصناعي، تقليص القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص، التركيز على الصناعات التحويلية، التشجيع على التصدير وإيلاء التجارة مكانة خاصة، توسيع قاعدة التصنيع والاندماج في الأسواق الخارجية، تحسين الإنتاجية وتحفيز الاستثمارات، تعزيز الاستثمار في القطاع السياحي، إنشاء مناطق صناعية،

[14] الهادي التيمومي، تونس البورقيبية 1956-1987 (تونس: دار محمد علي الحامي، 2020)، ص91.

[15] كتابة الدولة للإعلام، خطابات الحبيب بورقيبة، الجزء 18، ص226-239.

[16] الهادي التيمومي، تونس البورقيبية 1956-1987. مرجع سابق، ص112.

[17] شهادة الوزير أحمد بن صالح حول التعاضد في تونس. الرابط: https://bit.ly/3jlhfyG

[18] الهادي التيمومي، تونس البورقيبية 1956-1987. مرجع سابق، ص117-118.

[19] راجع:

*شهادات الوزير أحمد بن صالح. الرابط: https://bit.ly/3jlhfyG.

*الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة. سيرة زعيم. شهادة على عصر (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1999)، ص121-122.

*Nerfin Mark, Entretiens avec Ahmed ben Salah, sur la dynamique socialiste dans les années 60. Paris, Maspero, 1974, pp 175, 186, 187.

[20] الهادي التيمومي، تونس البورقيبية 1956-1987. مرجع سابق، ص145.

تحرير التجارة الدولية، الاعتماد على الموارد المالية المُتأتّية من المواد الخام المحلية والاستفادة من الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة، إستثمارات كبيرة في البنية التحتيّة، زيادات كبيرة في الأجور، زيادة الضغط الجمركي وتحديد بعض الإعفاءات والحد الأدنى للرسوم الجمركية على الواردات.[21]" وقع تضمين هذه النقاط في المخطط الثالث للتنمية (1969-1972) والمخطط الرابع (1973-1976) والمخطط الخامس(1977-1981)، حيث اكتسحت علاقات الإنتاج الرأسمالية الاقتصاد التونسي وتقلّص تدخل الدولة في دائرة الإنتاج بشكل ملحوظ. استفادت الدولة من عائدات اقتصاد السوق في فترة السبعينات من خلال تحقيق قفزة تنموية تجلّت في تراجع نسبة الفقر من 50% سنة 1961 الى حدود 12.9% سنة 1980، كما تضخّم القطاع الثالث (الإدارة والخدمات) وشهدت الطبقة الوسطى تمدُّدا رغم تباين مداخيلها. تمكّنت الدولة من الترفيع في الأجر الأدنى الصناعي المضمون (SMIG) أكثر من 6% بين سنتي 1970 و1977 وازدياد القيمة الحقيقية للأجر الأدنى الفلاحي المضمون (SMAG) أكثر من 5% في نفس الفترة.

أثمرت التجربة الليبرالية على تغيُّرات بنيوية عميقة شملت المجتمع التونسي والدولة. حيث انعكس ارتفاع أثمان الصادرات التونسية من المنتجات الفلاحية والفسفاط في السوق العالمية، واقتراض تونس من السوق العالمية بنسب فائدة منخفضة، واقبال المستثمرين الأجانب على السوق التونسية بفضل القانون عدد 24 لسنة1972 [22] الذي مكّن المستثمرين الأجانب من امتيازات جبائيّة وتحويل أرباحهم الى الخارج والسماح بتركيز فروع لبنوك أجنبية في تونس مع انخفاض كلفة الإنتاج، على النسق الحضري في تونس من خلال بلوغ نسبة التحضُّر 48% سنة 1975، واعتماد الدولة على برنامج "التنمية الريفية" منذ سنة 1973 لسد الفجوات التنموية بين الريف والمدينة. تزايد الاقبال على الاستثمار في التجارة والسياحة والنقل من خلال الاستفادة من تمويلات الدولة للدراسات الفنيّة والامتيازات الجبائيّة واحداث مؤسسات تُعنى بتشجيع الاستثمار (احداث وكالة النهوض بالصناعة سنة 1972 و (الوكالة العقارية الصناعية سنة 1973) و(صندوق النهوض باللامركزية الصناعية سنة 1973)، وتبنّي سياسة الدعم التي تعني تكفُّل الدولة بنفقات إعادة انتاج قوة العمل عن طريق التسعير المنخفض والتكفل بفارق السعر (احداث صندوق التعويض في 19 ماى 1970). في نفس السياق، التجأت الدولة الى الإبقاء على مستوى ثابت من الأجور والتشجيع على الاستهلاك المحلي من خلال احداث الصندوق القومي للادخار السكني سنة 1973 والوكالة العقارية للسكنى سنة 1974. كان لمُختلف هذه الإجراءات تداعيات هامة على المجتمع التونسي ومسألة التنمية التي شهدت مُؤشراتها طفرات محترمة، كما تحوّلت إدارة ملف الاقتصاد التونسي الى ما سُمّى بتكنوقراط الاقتصاد تحت اشراف الوزير الأول الهادي نويرة، الذي مثّل نقطة تحوّل سياسية وإدارية فيما يتعلق بالسياسة وإدارة الدولة في تونس، من خلال التوجه الليبرالي والعلاقات مع الحزب الحاكم والمنظمة النقابية. مثّلت مختلف الإجراءات القانونية والاقتصادية المذكورة، ترجمة عملية لتأسيس الحاضنة الإدارية والمؤسساتية للاقتصاد الليبرالي، غير أن هشاشة البناء الاقتصادي وتزيد أعباء الدولة بفعل ارتفاع أعداد الناشطين وكُلفة الصحة والتعليم والتوسع الحضري، مع تدنّي مساهمات قطاعات الفلاحة وبعض الأنشطة الأخرى في بنية التشغيل وارتفاع كلفة التوريد، مضافا الى ذلك بروز الإجراءات الحمائية التي اتخذتها السوق الأوروبية المشتركة ضد الصادرات التونسية، وركود الاقتصاد العالمي من خلال أزمة الطاقة بين 1973 و1974 وارتفاع معدل التضخم عالميا بين 1970 و1973 إذ تُشير الإحصائيات إلى وصول التضخم الى 16.9% في عام 1974، وهكذا شهد الاقتصاد العالمي ما يُعرف بالتضخم الركودي Stagflation ومعه أصبحت السياسة الكنزية غير قادرة على مواجهة الأزمة. انعكست هذه المؤشرات على الاقتصاد التونسي ومسارات التنمية من خلال ارتفاع معدلات البطالة والأزمات الاجتماعية (إضرابات، إفلاس أو مغادرة بعض المؤسسات الصناعية...) وتصعيد الأزمة نحو السياسة من خلال المواجهة بين الوزير الأول الهادي نويرة والحزب الحاكم من جهة، والاتحاد العام التونسي للشغل وجزء كبير من الموظفين والعمال والفاعلين السياسيين من جهة أخرى (أزمة 1978). دخل الاقتصاد التونسي مرحلة من الركود التي أفضت الى تدخل صندوق النقد الدولي من خلال إقرار سياسة اقتصادية جديدة تحت مُسمّى: سياسة التعديل الهيكلي

[21] فؤاد الصبّاغ، دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية، ص7. الرابط: https://bit.ly/3DrHyd4

[22] القانون عدد 24 لسنة 1972. الرابط: https://bit.ly/3DDFOxB

Politique d'ajustement structurel: PAS، حيث تضمّنت هذه السياسة مجموعة من الإجراءات، أهمها: التخفيض من قيمة الدينار التونسي بنسبة 10%، تحرير الواردات تدريجيّا، الضغط على الطلب الداخلي، التسريع في إجراءات الخوصصة. ترافقت هذه الإجراءات مع تغيّرات سياسية عرفتها البلاد التونسية في فترة الثمانينات، سحبت البساط من تحت الرهان الاقتصادي ليُصبح الوضع السياسي عنوانا للأزمة الشاملة والعميقة والتي بدأت تنفرج تدريجيّا بفضل الإصلاحات الجوهرية للاقتصاد من خلال تبنّي برنامج الإصلاح المذكور، وتوازي ذلك مع تحرُّر وانفتاح اقتصادي وبرامج اصلاح اداري وتأهيل اقتصادي امتدّت من سنة 1995 الى سنة 2008.

3-الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الإداري: 1995-2008

اثر انهيار الاقتصاد التونسي في فترة الثمانينات، واعتماد الحكومة على سياسات انقاذ وتنفيذ استراتيجيات تنموية، اندمجت تونس كُلّيا في خُطة التكيُّف الهيكلي مع الاستراتيجيات الجديدة للمؤسسات المالية الدولية ومنظومة البريتن وودز Bretton Woods حيث اعتمد المخطط التنموي السابع (1987-1991) على سياسة تجميد الأجور وفرض قيود على الاستثمار، كما ضبط المخطط الثامن للتنمية (1992-1996) برنامج التأهيل الشامل للاقتصاد وإصلاح النظام الجبائي ومراجعة الرسوم الجمركية، والدخول في مرحلة جديدة من التحرر التجاري[23]. تركّز الهدف الأساسي خلال الفترة بين سنوات 1995-2008 على تنفيذ الاتفاقيات التي صادقت عليها الدولة التونسية، من خلال اعتماد سياسة اصلاح اداري وتأهيل شامل لجميع القطاعات الحيوية للاقتصاد التونسي. شملت بعض الإصلاحات مختلف أوجه النشاط الإداري والاقتصادي ضمن مخططات التنمية، حيث وقع احداث خطة الموفق الإداري، احداث مكاتب العلاقات مع المواطن من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية، مراجعة نظام الوظيفة العمومية ومنظومة التأجير، حذف بعض التراخيص الإدارية وتعويضها بكراس الشروط[24]. في نفس السياق، راكم الاقتصاد التونسي مجموعة من الإصلاحات تمثّلت أساسا في التسريع من نسق الخوصصة والتحرر الاقتصادي، تحقيق تطور ملحوظ في البنية التحتيّة السياحيّة، اعتماد الخطط الجهوية لدفع عملية التشغيل، احداث آليات وطنية للتشغيل (صندوق 21-21)، احداث بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في 2005، مع إصلاحات في مجال التعليم وما يُعرف بالتأهيل لسوق الشغل. استفاد الاقتصاد التونسي من اتفاقيات الشراكة مع بعض الفاعلين الدوليين، مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيّز التنفيذ سنة 1998 والتي تم تطبيقها بالكامل سنة 2008 إثر رفع الرسوم الجمركية نهائيا، إضافة الى اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية سنة 2005 واتفاقية التجارة الحرة العربية المتوسطية المعروفة باتفاقية أغادير، اتفاقية التجارة الحرة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) سنة 2004، اتفاقية برشلونة لتعزيز الاندماج في منطقة التجارة الحرة المتوسطية. كان لهذه الاتفاقيات ولجُملة الإصلاحات الإدارية التي توزّعت بين منظومة التنمية والتشغيل والتعليم وغيرها من المجالات، عائدات على مؤشرات النمو والعجز المالي والتجاري وتنافسية الاقتصاد التونسي. بفضل الإجراءات والإصلاحات الإدارية والاقتصادية، وانخراط الاقتصاد التونسي في المنظومة المالية والاقتصادية العالمية في شكلها الليبرالي، استطاعت مؤشرات التنمية في تونس أن تُلامس مستويات مُحترمة توسّعت دلالاتها الى المجال الاجتماعي والديمغرافي والبنية السوسيوسياسية للمجتمع التونسي.

تتناسب مؤشرات النمو التي يُحقّقها الاقتصاد مع قُدراته الحقيقية على خلق الثروة وضمان فائض القيمة، التي يُعاد استثمارها في إطار صناعة تنمية حقيقية ومتوازنة. لذلك كان رهان الاقتصاد التونسي في الفترة بين 1996 و2010 مُتمحورا حول إنعاش المالية العمومية وخلق الثروة ودفع محركات النمو (الاستثمار، الاستهلاك، التجارة الخارجية). في هذا الإطار، سجّلت معدلات النمو ارتفاعا ملحوظا في الفترة المذكورة، مما يعني-نظريا- انتعاش الاقتصاد التونسي وسلامة الإجراءات التي وقع اتخاذها بعد أزمة الثمانينات لإنعاشه وتحويله الى اقتصاد مُنتج للثروة.

[23] المخطط السابع والثامن للتنمية. الرابط: https://bit.ly/3HhnsUg

[24] فؤاد الصبّاغ، مرجع سابق، ص14. الرابط: https://bit.ly/3DrHyd4

يوضح الشكل الموالي، مؤشرات النمو بين سنوات 1996 و2010.

شكل عدد1: مؤشرات النمو بين سنوات 1996 و2010

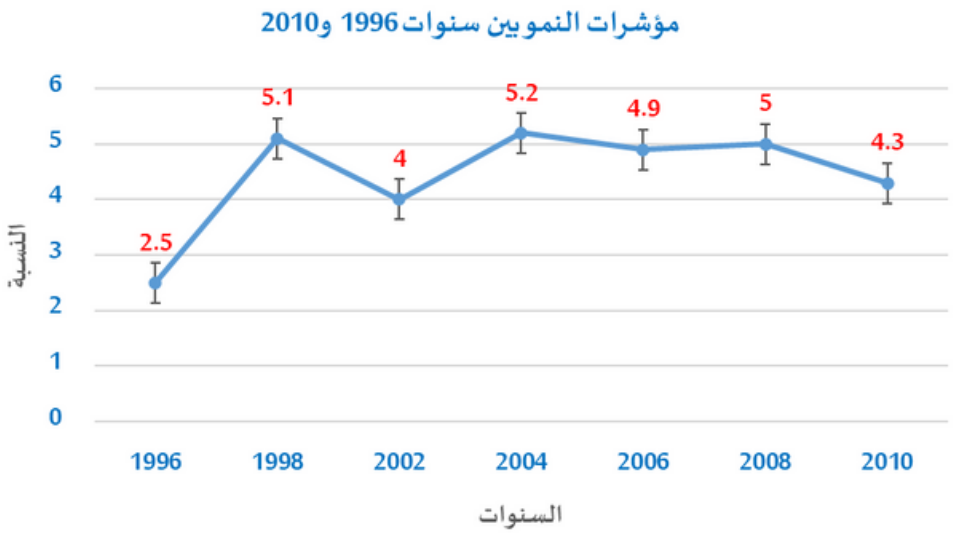

المصدر: انجاز الباحث، اعتمادا على: البنك الدولي. الرابط: https://bit.ly/3YgIV6M

يُوضح الشكل معدلات النمو التي تحقّقت خلال سنوات 1996 و2010، وهي السنوات التي وقع خلالها تنفيذ المخطط التاسع للتنمية (1997-2001) والمخطط العاشر (2001-2006) والمخطط الحادي عشر (2007-2011)، والتي وضعت أهدافا تتلخص في التشغيل والحد من البطالة، تحقيق متوسط معدل نمو سنوي يبلغ 5.5% ، إعادة هيكلة بعض المؤسسات الوطنية، الاستثمار في البنية التحتية، الإصلاح الإداري والتأهيل الاقتصادي، تحرير التجارة من خلال ابرام عديد الاتفاقيات الدولية، تحقيق متوسط معدل نمو سنوي يبلغ 6%، تحسين الربح في الإنتاجية الى حدود 47%، الزيادة في معدل الاستثمار الكلي، زيادة في الاستثمار الخاص، زيادة في الحصة المخصصة للتنمية، الزيادة في حصة الصادرات.

بلغ متوسط نسبة النمو في الفترة من 1996 الى 2010 حدود 2.2% وهي النسبة التي وقع استثمار عائداتها في مجالات التنمية (البنية التحتية، التشغيل، إنعاش المؤسسات العمومية...). في نفس السياق، شهدت نفس السنوات (1996-2010) تحسُّنا في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بتعادل القوة الشرائيّة)، إذ بلغ سنة 2010 قرابة 10500 دولار مقابل 5500 دولار سنة 1996.

يوضح الشكل الموالي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بتعادل القوة الشرائيّة) بين سنوات 1996 و2010.

شكل عدد 2: الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بتعادل القوة الشرائيّة) بين سنوات 1996 و2010

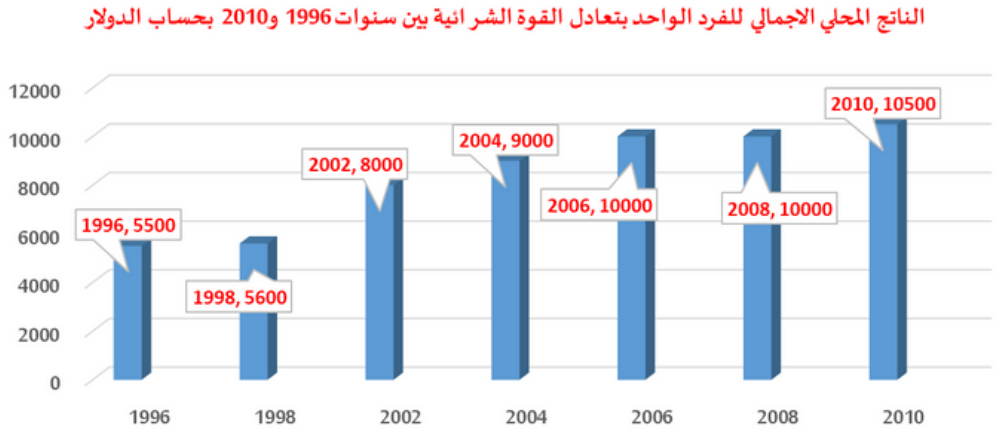

المصدر: انجاز الباحث، اعتمادا على: البنك الدولي. الرابط: https://bit.ly/3YgIV6M

للإشارة، فقد شهد النمو المدفوع بالطلب، اخلالات أثّرت على الإنتاج ومردودية الاقتصاد، ونسب النمو والتنمية، مما يدفع بفرضية الاستقرار الاقتصادي ويطرح السؤال حول مدى تمساك البنية الداخلية للاقتصاد، وقدراته على تخطّي الازمات في الفترة بين 1996 و2010.

يُقدّم الجدول الموالي، لمحة تفصيليّة لاخلالات النمو المدفوع بالطلب.

جدول عدد1: النمو المدفوع بالطلب

C PV	C Pb	FBCF	X B&S	M B&S	Current GDP	
9,33	9,54	8,50	9,68	9,81	9,06	متوسط نسبة النمو السنوي

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

C Pvc : الاستهلاك الخاص

C Pb : الاستهلاك العام

FBCF : التكوين الرأسمالي الثابت

X B&S : تصدير السلع والخدمات

M B&S : توريد السلع والخدمات

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الجاري

تتكثّف الاخلالات المذكورة في "تجاوز مؤشرات الاستهلاك العام والخاص مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، وفقدان النمو الاقتصادي نحو نصف نقطة مئوية كل سنة بسبب العجز الدائم في الميزان التجاري، مما يعني بلوغ نظام الإنتاج حدوده القصوى واستحالة انعاشه من دون الاستدانة الدائمة.[25]"

على الرغم من الأهداف التي حدّدتها الدولة التونسية من خلال المخططات المذكورة، فإن نسب النمو المعروضة لا يمكن أن تتوافق مع سيرورة الأحداث الاجتماعية وصعوبات التشغيل والاستثمار ومستويات توزيع الثروة جهويا، حيث تميّزت سنوات العقد الأخير قبل الثورة التونسية بتصاعد النقد الموجه نحو الاقتصاد التونسي، وظهور دراسات وتقارير وطنية ودولية تكشف عن الوضعية الحقيقية لميكانيزمات اشتغال الاقتصاد التونسي، وتفشّي الزبونية ومنطق الحصص من السوق التي تُوزّع بناء على تحالفات جزء من رأس المال والسياسة، مع سطوة الاقتصاد الموازي الذي بلغت حصّته من السوق ما يُناهز 53% من الناتج الداخلي الخام (PIB) سنة 2011[26]. أثّر هذا النشاط (الاقتصاد الموازي) على البنية الهيكلية للاقتصاد التونسي وأصبح عنوانا تبريريّا لغياب العدالة التنموية للدولة التونسية، والتفاوت الجهوي وضعف القدرة التشغيليّة وهشاشة الأداء التنموي عموما. حيث أصبح الاقتصاد التونسي ذو طبيعة هيكليّة ثُنائيّة Dualistic Structure التي تعني وجود نمطين للإنتاج في النظام الاقتصادي والاجتماعي الواحد، أحدهما يتطوّر على حساب الآخر. إن كانت هذه الهيكلة الثُّنائية غير خاصة بالاقتصاد التونسي فقط، بل "هي خاصية تنسحب على جميع الدول النامية[27]" كما يشرح آرثر لويس Arthur Lewis، غير أن الكُلفة السوسيوسياسية والاقتصادية لهذا الاقتصاد، تجاوزت السقف المسموح به اقتصاديا وتنمويا ليتحوّل الى عبء اجتماعي وديمغرافي أثّر على سياسات الدولة وإن كان في جانب منه نتاجا لتلك السياسات.

[25] علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017). ص 10.الرابط: https://bit.ly/3wCtREz

[26] للمزيد حول الاقتصاد الموازي في تونس، أنظر:

Abderrahmane Ben Zakour, Le secteur informel en Tunisie : Autorité de l'Etat ou autorité de l'informel ? Tunis : FTDES (Décembre 2021), Lien : https://bit.ly/3YCoHo3

[27] W. Arthur, Lewis, « Economic Development with Unlimited Supplies of Labour », Manchester School of Economic and Social Studies, Vol.22, 1954, p139.

يُوضّح الجدول الموالي بعض مؤشرات الهيكلة الثُّنائيّة للاقتصاد التونسي بين سنوات 1986 و2010.

جدول عدد 2: الهيكلة الثُّنائيّة الثابتة للاقتصاد التونسي بين سنوات 1986 و2010

	الشمال الشرقي - الوسط الشرقي	الشمال الغربي- الوسط الغربي- الجنوب الغربي
نسبة السكان %	60	40
معدل الالتحاق %	**60**	**40**
حصة الشركات التي تمنح فرص عمل %	85.3	14.7
حصة الاستثمارات الخطة11 للتنمية %	**70**	**30**
الاستثمار/القوى العاملة	9.1	4.3
حصة مراكز التدريب %	**64**	**36**
حصة القوى العاملة %	63.7	36.31
متوسط معدل البطالة %	**12.2**	**18**

المصدر: انجاز الباحث، اعتمادا على: علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، ص6. احصائيات المعهد الوطني للإحصاء ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي.

ساهمت الإصلاحات الإدارية والاقتصادية التي سنّتها الدولة التونسية بين 1995 و2008 في تحقيق نوع من الانتعاشة الملموسة لمؤشرات المالية العمومية والاقتصاد بشكل عام. غير أن مواطن الأزمة وامتداداتها الاجتماعية والسياسية، بدأت في الظهور والخروج من إطار الأرقام والمؤشرات لتسحب على جميع مناحي الحياة العامة. شهدت سنة 2010 تسجيل أعلى نسبة عجز مالي منذ الاستقلال، حيث وصلت النسبة الى 4.77% - من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 2 مليار دولار أمريكي)، كما ارتفعت نسبة الائتمان المحلي سنة 2010 الى 74.11% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تدل على تصاعد وتيرة الاضطرابات المالية والبنكية ومساهمة الدولة في الإنقاذ المالي من خلال ضخ السيولة المالية الازمة لعملية الإنقاذ. في نفس السياق، تراجعت قيمة الانفاق العمومي للدولة من 17.26% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1989 الى 16.35% سنة 2010. يُشير هذا التراجع الى عجز الاقتصاد التونسي على خلق الثروة التي يقع تدويرها في عملية التنمية، وصعود نسبة التضخم التي بلغت سنة 2010 ما يقارب 4.41%[28]. أفضت كل هذه المؤشرات الى تدهور الاقتصاد الوطني وارتفاع المديونية الخارجية، مع تداعيات الازمة المالية العالمية سنة 2008 والتي أفقدت الاقتصاد التونسي منابع الثروة المالية المُتأتية من الاقتراض الخارجي والداخلي[29]، وانعكاس ذلك على أثر الثروة [Wealth effect.30]

كانت مختلف هذه الاخلالات وانعدام التوازن الذي عرفه الاقتصاد التونسي، مُقدّمة جامعة ومُكثّفة للانفجار الاجتماعي الذي وقع في 2011- دون اغفال العامل السياسي ومعطيات الشفافية والحوكمة اللذان يُمثّلان شرطا رئيسيا لاشتغال الاقتصاد- حيث ظهر بوضوح اخفاق السياسة في مرحلة ما قبل 2011 في "عملية ترقيع Bricolage" الاقتصاد وتقديم مؤشرات هي في حقيقة الأمر نسخ غير مُطابقة للواقع.

[28] راجع: فؤاد الصبّاغ، مرجع سابق، ص14. الرابط: https://bit.ly/3DrHyd4

[29] تأثير الثروة: كيف تنعكس قيمة أصول الأفراد على الاقتصاد؟ الرابط: https://bit.ly/3YxGKLO

[30] أثر الثروة: هي نظرية سلوكية تفترض أن ارتفاع قيمة الأسهم يُشعر الأفراد والدول بالثقة تُجاه ثرواتهم وتُجاه الاقتصاد وهو ما يدفعهم الى إنفاق المزيد.

ثانيا: الاقتصاد التونسي في سياق الانتقال الديمقراطي

انفتحت سيرورة الانتقال الديمقراطي في تونس على وعود اقتصادية ضخمة ومشاريع تنمية جهوية ووطنية واعدة. غير أن تراكمات أزمات الاقتصاد وفشل النخب السياسية في انتاج البدائل الاقتصادية وسياسات تنموية عمومية، أعادت انتاج البيروقراطية الاقتصادية وطرح السؤال حول العلاقة بين النظام السياسي والتنمية الاقتصادية. في هذا السياق، إهتمت أدبيات الانتقال الديمقراطي Transitologie بالمسألة الاقتصادية وعلاقاتها بالديمقراطية والتشاركية وسياسات التنمية. يُحلّل كارلوس ويزمان العلاقة بين البنية الاقتصادية والديمقراطية، وبالأخص الرأسمالية الاكتفائية autarkic أي الملكية الخاصة مع إتباع السياسات الحمائية التي تؤدي إلى إعاقة عملية السوق، حيث يعتبر أن الانفتاح على الاقتصاد الدولي والتنافس الاقتصادي شرط هيكلي هام للديمقراطية. كما أن الديمقراطية هي الشرط لكل ذلك[31]. في نفس التوجه، يكتب سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset في دراسة بعنوان: بعض المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy حول دور الديمقراطية في دعم النمو والرفاه الاقتصادي[32].

لئن حقّق الانتقال الديمقراطي في تونس عائدات سياسية غير مسبوقة عبر التاريخ السياسي التونسي، فإن سيرورة انتاج البدائل الاقتصادية والتنموية المطلوبة، لم تكن في مستوى رهانات الديمقراطية والمشاركة في الشأن العام والمطالب العامة سواء مطالب النخب أو عموم المواطنين. استفادت الدولة التونسية من حزمة مساعدات مالية دولية وآليات مُرافقة مختلفة الأبعاد. غير أن المسار غير المستدام للاقتصاد الكُلّي مثّل العامل الأخطر على امتداد سيرورة الانتقال الديمقراطي. حافظ الاقتصاد التونسي على بنيته الثُنائيّة مما ساهم في ارتفاع كلفة التكيف Adjustement Coasts في سياق توازي المسار الانتقالي التونسي اقتصاديا، مع السوق العالمية وتغيرات السياسات المالية الدولية وخاصة بعد أزمة الكوفيد. سيطر الغموض وانعدام الرؤية على السياسات الاقتصادية منذ سنة 2011، حيث ارتفعت كتلة الأجور والدعم مما أثّر على الكتلة النقدية الموجهة الى السوق النقدية لينزلق عجز الميزان التجاري من 3.2% سنة 2011 الى 6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016. كما بلغت نسبة الدين العمومي 63% سنة 2016 بعد أن كانت في حدود 44.6% سنة 2011. في نفس السياق، أشارت بعض الدراسات الى خطورة عجز المؤسسات العمومية، والتي بلغت خسائرها 6% من الناتج الداخلي الخام مقارنة بمعدلات سنة 2010، و14% من اجمالي الناتج الداخلي الخام لسنة 2010[33]. رغم أهمية عدم إغفال السياق السياسي في فترة 2011 من جانب تزايد المطلبية الشعبية وتركة الأزمات الاقتصادية المتوارثة، الى جانب التركيز على المؤسسات السياسية وتدبير الشأن العام، مما يُؤثّر بعمق على المسألة الاقتصادية والتنموية وتمدد زمن البناء السياسي والدستوري على حساب باقي المجالات، الا أن كيفية إدارة المرحلة وتناقضات الحل الاقتصادي الذي قدّمته النخب السياسية، أثّر على ديمومة الأزمات الاقتصادية ولم يعد من الممكن حل المسألة المالية والتنموية بصفة جذرية ومُستعجلة. تكشف كارولين فروندCaroline Freund وميليس جود Mélise Jaud في دراسة حول محددات الانتقال الديمقراطي[34] أن النمو في تونس قد تراجع لأربع سنوات في المتوسط بعد 2011. يستتبع تراجع النمو فقدان الاقتصاد التونسي لقُدراته على سد الحاجيات الأساسية والضرورية، رغم استمرار سياسات الانفتاح والاستفادة من السيولة المالية المُتدفّقة من الهيئات الدولية.

[31] لاري دايموند وجاري ماركس، سيمور مارتن ليبست ودراسة الديمقراطية. الرابط: https://bit.ly/40MQDrg

[32] Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy", The American Political Science Review, (Vol. 53, No. 1, March, (Vol. 53, No. 1, March 1959), pp. 69-105.

[33] Mustafa Kamal Nebli, J'y Crois Toujours.Tunis : Sud Edition, 2019.

[34] Freund Caroline and Mélise Jaud, « On determinants of democratic transitions ».Middle East Developpment Journal (2013).

لم تكن هذه السياسات الاقتصادية كافية لتحقيق مؤشرات نوعية في علاقة بالتنمية والاستثمار وخلق الثروة، حيث ظهرت ثغرات جديدة أربكت مسار التعافي الاقتصادي. يمكن تكثيف هذه الثغرات في الجوانب الأربعة التالية:

أولا: تعكّر وضعية المالية العمومية وخاصة في الفترة بين 2011 و2018، حيث بلغت معدلات الانفاق العام مؤشرات مرتفعة جدا، مع انخفاض العوائد الضريبية وارتفاع العجز في القطاع العام مما سرّع بانفجار الدين العام وعزوف المستثمرين التونسيين والأجانب على 'المخاطرة'. بالإضافة الى الاختلال الكبير في ميزان الدفوعات، فقد شهد الدين الخارجي ارتفاعا غير مسبوق، حيث بلغ 85% من اجمالي الناتج المحلي بين 2010 و2019.

يُقدّم الجدول الموالي، صورة تفصيلية لمختلف المؤشرات الخاصة بالاقتصاد التونسي بين سنوات 2010 و2019.

جدول عدد3: مؤشرات الاقتصاد التونسي بين سنوات 2010 و2019

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
3	-1.9	3.7	2.4	2.3	1.1	1	1.9	2.6	2.7	النمو الحقيقي في GDP
-	-	-	15.3	15.3	15.4	15.5	15.3	15	14.8	البطالة
4.4	3.9	5.9	5.7	4.8	4.1	4.2	6.4	6.5	7.1	الكساد
26.4	24.1	24.3	22	21	21.4	22	22.5	23.1	23.5	إجمالي الاستثمار
6.8	7.3	6.6	4.9	4.8	4.7	5.3	5.5	5	5.8	الاستثماربالقطاع العام
19.5	16.8	17.3	17.8	18.8	16.8	16.9	17.0	18.1	17.7	الاستثماربالقطاع الخاص
70.6	67.4	67.4	73.7	73.8	73.5	73.7	73.8	-	-	الائتمان المقدم للقطاع الخاص
23.3	24.5	23.1	25	25.4	23.2	22.7	24	24.6	25.7	إجمالي الأرباح
24.4	28	28.8	32.4	29.8	28.8	28.7	30.2	30.1	29.3	إجمالي النفقات
3.7	6.1	7	7.8	7	5.7	4.6	6.1	6.4	5.1	الإنفاق الاجتماعي منها
10.7	11.8	12.2	12.5	12.7	13.6	14.5	14.7	14.8	14	حصة الأجورمنها
-1.1	-2.8	-5.7	-7.3	-3.7	-5.3	-5.9	-6	-5.2	-3.4	العجز المالي
40.4	44	44.5	46.8	51.6	54.8	61.2	71.3	73.1	73.3	الدين العام
-4.8	-7.5	-8.2	-8.4	-9.1	-8.9	-8.8	-10.1	-9.2	-7.8	العجزفي ميزان المدفوعات
3	0.4	1.5	2.3	2.2	2.2	1.7	1.8	2	2.5	الاستثمار الأجنبي المباشر
-	44.5	46	57	61.4	64.9	72.2	80.1	83.7	85.5	الدين الخارجي
-	-	-	-1.9	-0.2	5.1	-4.7	-10.7	-	-	RER (dépréciation)

المصدر: صندوق النقد الدولي، المادة الرابعة لتونس 2018.الرابط: https://bit.ly/3xhhvSq

تكشف مختلف المعطيات الواردة في الجدول على هشاشة المؤشرات الخاصة بالاقتصاد التونسي في فترة الانتقال الديمقراطي، مما يفرض بصفة آلية ضرورة التعجيل بالإصلاحات الضرورية وإعادة هيكلة ميكانيزمات النمو[35].

ثانيا: أسفرت إخفاقات السياسات التوسعية للاقتصاد التونسي على تراجع في معدلات النمو. حيث أن تدهور مناخ الاستثمار وتراجع الاستثمار الخاص، حوّل الاقتصاد التونسي الى اقتصاد ريعي لا يمكن له أن يدفع بعملية التشغيل وأن يدفع بمناخ الأعمال وخلق الثروة نحو الآفاق المطلوبة[36].

ثالثا: لم تترافق الزيادات في الانفاق العام مع ارتفاعات في نسب التنمية، فقد كانت النفقات والتي ارتفعت ب 6 نقاط بين 2010 و2018 موجهة نحو الاستهلاك بدلا من توجيهها نحو الاستثمار. نتيجة لذلك، تعطّلت برامج التنمية الجهوية مما غذّى الشعور باللاعدالة الاجتماعية في مقابل تزايد الانفاق الحكومي[37].

رابعا: تعرُّض القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد التونسي الى عديد الهزّات والصعوبات المالية والهيكلية. اذ تراجع انتاج الفسفاط الى -50%بين 2010 و2016، وانخفض انتاج النفط والغاز الى -47% في الفترة نفسها. أكّدت عديد الدراسات صعوبة ضمان استمرارية المؤسسات العمومية للدولة التونسية أمام غياب الحوكمة والتسيير الارتجالي لهذه المؤسسات وضعف آداءها وتراجع مقومات الإنتاجية داخلها.

أضعفت هذه العوامل تصنيف الاقتصاد التونسي وأفقدت مؤشراته الاجتماعية ومؤشرات الحوكمة والسياسات المالية والاقتصاد الكُلّي والقيام بالأعمال التجارية، تصنيفاتها عند المؤسسات الدولية. يوضح الجدول الموالي تصنيف المؤشرات المذكورة وفق مؤسسات التقييم الدولية.

---

[35]مبادرة الإصلاح العربي، تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان. الرابط: https://bit.ly/3IjgAYd

[36] Asik Gunes, « Productivity, Structural Change and Skills Dynamics in Tunisia and Turkey. » Economic Research Forum Working Papers, N°1269.2018.

[37] Yerkes, Sarah and Zeineb Ben Yahmed, « Tunisians Revolutionary Goals Remain Unfulfilled. » Carnegie Foundation, 2018.

جدول عدد 4: تصنيف المؤشرات الاجتماعية، القيام بالأعمال التجارية، مؤشرات الاقتصاد الكلي، السياسات المالية ومؤشرات الحوكمة الخاصة بالاقتصاد التونسي

المؤشرات الاجتماعية	معدل الفقر (% من السكان) = 20
	القطاع غير الرسمي (% من GDP) = 40
	مؤشر جيني[38] = 40
القيم بالأعمال التجارية	السيطرة على الفساد = 53
	الائتمان للقطاع الخاص (% من GDP) = 81
	التصنيف الائتماني = 87
مؤشرات الاقتصاد الكلي	معدل النمو = 2.5
	الدين العام (% من GDP) = 77
	الدين الخارجي (% من GDP) = 83
	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من GDP) = 2
	الاستثمار الكلي (% من GDP) = 23
السياسات المالية	حجم الحكومة المركزية (% من GDP) = 30
	معدل ضرائب الشركات (% من GDP) = 60
	أجور القطاع العام (% من GDP) = 15
	الدعم والتحويلات (% من GDP) = 20
مؤشرات الحوكمة	قدرة الانتقاد والمحاسبة = 56
	فعالية الحكومة = 36
	جودة تنظيم الأعمال التجارية = 24
	سيادة القانون = 46
	الاستقرار السياسي = 13

المصدر: البنك الدولي وتقرير التنافسية العالمي وصندوق النقد الدولي قاعدة بيانات WEO.

[38] مؤشر جيني: نسبة الى كورادو جيني Corrado Gini وهو من المقاييس المُعتمدة في قياس عدالة توزيع الدخل الوطني.

تشهد بعض المؤشرات المُضمّنة في الجدول تدهورا لافتا بالمقارنة مع الدول التي وقع فيها قياس نفس هذه المؤشرات (المغرب، الأردن، تركيا). حيث كانت عوامل عدم الاستقرار السياسي واعتماد الاقتصاد التونسي على القروض الداخلية والخارجية لتلبية حاجيات الاستهلاك، مضافا الى ذلك عدم الانهماك الجدّي في الإصلاحات المعنية بالمؤسسات العمومية وقوانين الاستثمار وتحديد أهداف المالية العمومية، وتراجع أداء المؤسسات الديمقراطية وتشتت القرار؛ فواعل أثّرت بشدة على تماسك الاقتصاد التونسي رغم أهمية الانتقال السياسي في فترة الانتقال الديمقراطي. في المحصلة، لم تتوفّق سياسات الاقتصاد الكلي في تصفية تركة الأزمات الاقتصادية التونسية وتقديم الحل العاجل والضروري للقطع مع منوال انتاج الثروة وسياسات التنمية، وتوزيع العائدات على مختلف القطاعات والجهات.

ثالثا: من أجل كسر حلقات الأزمة الاقتصادية وتطوير السياسات الاقتصادية الكُليّة. تصورات للمستقبل

تُؤكد مختلف الأرقام والنسب المُسجّلة على هشاشة السياسات الاقتصادية الكُليّة وتواتر حلقات الأزمة التي يعيشها الاقتصاد التونسي من التجربة التعاضدية الى اليوم. حيث عجزت الإجراءات التي وقع اتخاذها في عمليات الإنعاش الاقتصادي المتعددة، على خلق الثروة وتوزيع عائداتها بعنوان التنمية. يظهر أن عملية معالجة أزمات الاقتصاد التونسي كانت ولاتزال خاضعة لمنطق "شراء الوقت [Buying Time" [39] حيث يعتمد الفاعل السياسي والمُتحكّم في القرار الاقتصادي على خُطط حمائيّة للتوازنات المالية التي تضمن له الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، مع الاتجاه نحو التداين الداخلي والخارجي لتحقيق التوازنات المالية. لا تنفصل طبيعة الاقتصاد الكُلّي في تونس على هذا التوجه، إذ تسير السياسات الاقتصادية في نفس التوجه الذي اعتمدته منذ الإصلاح الهيكلي في ثمانينات القرن الماضي. تُسجّل الدولة التونسية "عجزها عن الفعل بوصفها مُحاورا قويا وحاسما في التوسط الاجتماعي، وبوصفها ضابطا للاقتصاد وضامنا للأمان[40]"، وحلّت الأزمات المتراكمة والدورية محل السياسة الاقتصادية واضحة المعالم وانهار تدخل الحكومة الناجع ليحل محله نموذج فريدريش فون هايك Friedrich Von Heyek الذي يقوم على مزيد من حريات المبادرة الاقتصادية وتوسع السوق كآلية ضامنة لتحقيق الثروة والتنمية والعدالة الاجتماعية. غير أن واقع الحال في تونس يكشف على محدودية الأداء التشريعي من جانب النصوص المنظمة للاستثمار، وغياب البنية التحتية المُرافقة للاستثمار، كما يُعاد التساؤل حول كفاية النمو الاقتصادي عند تطبيق سياسات الإنعاش والإصلاح الاقتصادي التي لا تزال عند حدود التوقعات والنظريات.

تتطلب عملية اصلاح السياسات الاقتصادية الكليّة في تونس أن يُفكّر الفاعلون في منوال تنمية مندمج في السوق العالمية وأُطر التبادل التجاري، دون إغفال التزامات الدولة اجتماعيا وتنمويا. كما يمكن الاستفادة من حوافز العولمة الاقتصادية وتعدد الأقطاب الاقتصادية ومحاور التجارة والتعاون الاقتصادي في العالم. في نفس الاتجاه، تتطلب عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، أن تكون السياسات الاقتصادية الكُليّة مُتوجّهة نحو التفكير في الجدوى الاقتصادية، بمعنى أن يعمل الاقتصاد بمحركين أساسيين هما القطاع الخاص والدولة اللذان لازالا في تونس غير متفقات على خارطة طريق اقتصادية واضحة المعالم تُحدّدُ أوجه التعاون، وكيفيات الشراكة والاستفادة من الفرص التي يمكن أن يخلقها السوق في إطار عمليات تعديل الدورة الاقتصادية، واختيار الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية.

أصبحت الدولة التونسية مُجبرة على أعادة تنشيط بعض الهياكل والمؤسسات ذات العلاقة بالاقتصاد مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجان التحليل المالية صُلب البنك المركزي وهيئات دعم الاستثمار، وهي مؤسسات وُجدت أساسا لقيادة السياسات الاقتصادية الكُلية. غير أن سيرورة الأزمات وضبابية السياسة خاصة بعد 2011، أضعفت فاعلية هذه

[39] Wolfgang Streeck, Buying Time : The Delayed Crisis of Democratic Capitalism, translated by Patrick and David Fernbach (London : Verso, 2014).

[40] زيجمونت باومان وكارلو بوردوني، حالة الأزمة، مصدر سابق، ص157.

المؤسسات وانهمك الفاعلون في تطبيق سياسات اقتصادية غير ملائمة منها: تدعيم الطلب الداخلي على حساب الاستثمار، سوء إدارة ومعالجة المطالب الاقتصادية، سوء استعمال سعر الصرف لمواجهة تنامي العجز التجاري والعجز الجاري، محدودية سياسات مقاومة التضخم، الترفيع في الضرائب[41]. أفضت جميع هذه السياسات الى خلق أزمات اجتماعية تُهدّد الاستقرار السياسي ودور الفاعلين الاقتصاديين من جهة، وثقة المستثمرين الأجانب والمحليين في كفاءة الاقتصاد التونسي، مع تذمُّر عموم المواطنين من العملية السياسية والمشاركة في الشأن العام باعتبار أن الاقتصاد هو التعيرة الرئيسية على كفاءة الفاعلين وتماسك العملية السياسية وقُدرات النخب السياسية. كانت مواطن الضعف الاقتصادية هذه، متصلة إلى حد كبير بتطورات سياسية رافقت جميع أطوار التاريخ السياسي التونسي، غير أن كيفية إدارة السياسة في فترة الانتقال الديمقراطي، وإن كانت ضرورية من وجهة نظر سياسية، لكنها لم تتوفق في التصدي للتحديات الاقتصادية الجسيمة التي تواجه تونس. لذلك، يجب تغيير التفكير في كسر حلقات الأزمة الدائمة من خلال توجيه المالية العمومية نحو الاستثمار التشاركي وتفعيل القوانين المُحدثة مثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومزيد توسيع دائرة الاستثمار الخاص وتعبئة الموارد لذلك. لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة وكيفية تفاعل المواطن مع السوق والعرض، وعلاقات الفاعلين فيما بينهم، لذلك، يُعد من أولويات السياسات الاقتصادية الكلية تحسين الكفاءة الاقتصادية وخلق مُحركات جديدة للتنمية والتوزيع المتوازي للثروة وعائدات النمو. كما يُطرح بصفة ملحة خلق تنافسية للاقتصاد التونسي من خلال جُرأة تشريعية وترتيب الأولويات التنموية مع شركاء الداخل والخارج.

ليست الأزمة الاقتصادية حتميّة تاريخية أو مفروضة بحكم طبيعة الاقتصاد. بل هي نتاج لاخلالات التسيير والارتجال وضبابية السياسات الاقتصادية الكلية. ويمكن تدارك ذلك من خلال إعادة الاقتصاد الى ما أسميناه بفضاء "التدفقات الحرة" حيث تُعيد الليبرالية بشكلها ما بعد المُعولم، تنظيم العلاقة بين الدولة والاقتصاد، وبين السياسات الاقتصادية الكُليّة والمسؤولية الاجتماعية للدولة.

خاتمة

امتدت دورة الأزمات الاقتصادية على امتداد التجارب التنموية التي سنّتها الدولة، من التجربة التعاضدية (1961-1969) والتجربة الليبرالية (1970-1982) والانفتاح الاقتصادي والإصلاح الإداري (1995-2008) ومنذ 2011 الى اليوم. كان لهذه الأزمة أوجه مُتعدّدة ومختلفة الأبعاد. في سياق تدبير الأزمات عبر الأطوار المذكورة، يظهر أن سياسة المواجهة اقتصرت على تأجيل الحل من خلال إيجاد مُتنفّس مُؤقت دون التفكير الجدّي في تحويل السياسات الاقتصادية العمومية نحو خلق الجدوى الاقتصادية والنمو وإنتاج الثروة عموما. أثّر التلازم بين السياسة والاقتصاد في تونس في شكله المتعلق بتوظيف عائدات الاقتصاد لخدمة السياسة دون خدمة التنمية والعدالة الجهوية والجبائيّة والمالية، في تأزم الواقع الاجتماعي والسياسي في فترات متعددة. بقدر ما كان الانتقال الديمقراطي حمّالا لوعود تنموية جديدة ومغايرة للسائد شكلا، إلا أن سيرورة السياسة حافظت على مضمون تلك السياسات التنموية المتوارثة منذ ما قبل 2011، مما أظهر عجزا واضحا في مؤشرات الاقتصاد واستمرارية أزماته.

خلقت الأزمات السياسية المختلفة، مطبّات أمام تطور الاقتصاد التونسي وابداع نمط تنمية جديد يستجيب للتغيرات البنيوية التي شملت الدولة والمجتمع. أمام تدهور قُدرات الاقتصاد التونسي وفقدان الثقة في مستقبل تدبير أزماته داخليا وخارجيا، أصبح لزاما تحديد مدى سيطرة السياسة على الاقتصاد أو توجيه الاقتصاد للسياسة، من خلال توزيع الأدوار بين مختلف الفاعلين وكسر حلقات الأزمة بشكل يسمح بتدارك مكامن النقص المُسجلة في مختلف مناحي الاقتصاد والمالية العمومية. كما يُطرح على السياسات الاقتصادية الكُلية أن تصوغ حدود وكيفيات تدخل شركاء الحل لمواجهة أزمات الاقتصاد، والاهتمام بالقضايا الاقتصادية الظرفية وتلك الهيكليّة التي تُعيق حل الأزمة بصفة جذرية.

[41] عبد الجليل البدوي، أي برنامج انقاذ عاجلا وأي بديل تنموي آجلا. الرابط: https://bit.ly/3DZnwXI

ملاحق

شكل عدد 1: المراحل التي مر بها الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال

ملاحق

جدول عدد 1: المخططات التنموية التونسية من سنة 1962 الى سنة 2020

المخطط التنموي	نوعه	تاريخ الانجاز	أهم الأهداف
المخطط الأول	ثلاثي	1962-1964	برنامج تنموي اشتراكي يعتمد على ضبط النظام الجبائي التونسي
المخطط الثاني	رباعي	1965-1968	**اعتماد صندوق التعويض لدعم المواد الأساسية/ خطة اقتصادية تهدف الى تحقيق نمو اقتصادي وتنظيم الاقتصاد الكلي/ تدخل الدولة في جميع قطاعات الاقتصاد**
المخطط الثالث	رباعي	1969-1972	تشجيع القطاع الخاص وإرساء برنامج تنموي رأسمالي مُقيّد
المخطط الرابع	رباعي	1973-1976	**التركيز على الصناعات التحويلية/ التشجيع على التصدير وتحسين الإنتاجية والاستثمارات**
المخطط الخامس	خماسي	1977-1981	تحرير التجارة والانفتاح على الأسواق الخارجية/ استثمارات في البنية التحتية/ الاعتماد على الموارد المالية المُتأتّية من المواد الخام المحلية
المخطط السادس	خماسي	1982-1986	**فرض قيود على الاستيراد/ مخطط لإنقاذ الفلاحة/ تجميد الأجور**
المخطط السابع	خماسي	1987-1991	الاعتماد على صندوق النقد الدولي لتدارك الأزمة المالية
المخطط الثامن	خماسي	1992-1996	**برنامج التأهيل الشامل للاقتصاد التونسي/ اصلاح النظام الجبائي/ مراجعة الرسوم الجمركية/ بداية التحرر التجاري**
المخطط التاسع	سداسي	1997-2001	الإصلاح الإداري والتأهيل الاقتصادي/ تحرير التجارة من خلال ابرام عديد الاتفاقيات الدولية
المخطط العاشر	سداسي	2001-2006	**التشغيل والحد من البطالة/ تحقيق متوسط معدل نمو سنوي يبلغ 5.5% / إعادة هيكلة بعض المؤسسات الوطنية/ الاستثمار في البنية التحتية**
المخطط الحادي عشر	سداسي	2007-2011	تحقيق متوسط معدل نمو سنوي يبلغ 6% / تحسين الربح في الإنتاجية الى حدود 47% / الزيادة في معدل الاستثمار الكلي/ زيادة في الاستثمار الخاص/ زيادة في الحصة المخصصة للتنمية/ الزيادة في حصة الصادرات
المخطط الثاني عشر	خماسي	2011-2015	**انقطاع جزئي على تنفيذ المخطط التنموي لسنة 2011**
المخطط الثالث عشر	خماسي	2016-2020	بلوغ نسق تنمية في حدود 4% في سنة 2020 / الشراكة بين القطاعين العام والخاص/ اعتماد برامج الحوكمة ومكافحة الفساد/ التعويل على القروض والهبات والمساعدات الأجنبية/ تدعيم اللامركزية

ملاحق

جدول عدد 2: بعض المصطلحات الاقتصادية

المصطلح الاقتصادي	المفهوم العام
النمو الاقتصادي	هى عملية تتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، حيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النُضوب. النمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد على مر الزمن مؤشرات قياس النمو الاقتصادي: الدخل الناتج عن زيادة الإنتاج وليس زيادة الأسعار.
التنمية الاقتصادية	هي عملية تتضمّن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، على ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوي الفقر في المجتمع. كما تُعرف أيضا على أنها الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يُنتجها إقتصاد معين؛ وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. مؤشرات قياس التنمية: ❖ عدد السكان ❖ متوسط دخل فردي حقيقي ❖ متوسط دخل الفرد المصحح بتعادل القوة الشرائية ❖ مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والتدريب ❖ القدرة الإنتاجية
التضخم المالي	1- تضخم الأسعار: الارتفاع المفرط في المستوي العام للأسعار 2- تضخم الدخل: ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح 3- تضخم التكاليف: ارتفاع التكاليف 4- تضخم نقدي: الإفراط في إصدار العملة النقدية 5- تضخم الائتمان المصرفي أسباب نشوء التضخم: ❖ تضخم ناشئ عن تكاليف الزيادة في الأجور ❖ تضخم ناشئ عن الطلب النقدي، عدم الزيادة في الإنتاج وارتفاع الأسعار ❖ تضخم حاصل من تغييرات في الطلب الكلي في الاقتصاد ❖ تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخري ❖ زيادة الفوائد النقدية

البطالة	قياس نسبة البطالة: معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / عدد القوة العاملة) * 100 معدل مشاركة القوة العاملة = (القوة العاملة / النسبة الفاعلة) * 100
المالية العمومية	المالية العامة أو المحاسبة الحكومية هو العلم الذي يبحث الوسائل التي تحصل بها الدولة علي الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة أو الاستخدامات، وتوزيع العبء الناتج عن ذلك على الأفراد في المجتمع. تقوم المحاسبة الحكومية بالدور الخاص بالصرف والتحصيل في ضوء الموازنة العامة ويقوم فريق العمل الحكومي المنوط به القيام بدور المراقبة والمتابعة ليتأكد من طرق الصرف والتحصيل ولا يمكن التعديل في الموازنة إلا بقرار جديد. العجز المالي = النفقات العامة أكثر من المداخيل الفائض المالي = المداخيل العامة أكثر من النفقات
ميزان الدفوعات	هو خلاصة للعمليات المالية التي تتم خلال فترة معينة من الزمن بين بلد ومختلف البلدان الأجنبية. يشمل ميزان الدفوعات: قيمة الصادرات والواردات وحجم رؤوس الأموال والتحويلات المالية. حساب ميزان الدفوعات الحساب الجاري + الحساب المالي + حساب رأس المال + الميزانية العامة للدولة
الاستثمارات	أهمية الإستثمار: 1- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلي زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوي معيشة المواطنين 2- توفير الخدمات للمواطنين وللمستثمرين 3- توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة 4- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة 5- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة 6- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي. أهم أنواع الإستثمار: 1- الإستثمار الوطني 2- الإستثمار الأجنبي 3- الإستثمار المباشر 4- الإستثمار الغير مباشر

	5- الإستثمار الحقيقي 6- الإستثمار المالي
الحوكمة	الحوكمة هي النشاط الذي تقوم به الإدارة، وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو منح السلطة، أو التحقق من الأداء. وتتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة. و في بعض الأحيان مجموعة من الناس تشكل حكومة لإدارة هذه العمليات و النُظم.
	قياس الحوكمة: منها مؤشر الفساد المالي والاداري، الرشوة، الاستقرار السياسي، دور القانون والديمقراطية.
الأزمة المالية	الأزمة إما أن تكون عنيفة أو بطيئة، وقد تكون محلية يقتصر أثرها على بلد أو دولة معينة أو تكون عامة وتشمل عدة دول أو العالم بأسره، وتعرف أيضا بأنها توقف في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات. ❖ أزمة عُملة: انهيار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية نتيجة انخفاض مستوي الإنتاجية والاستثمار مما يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري ويتعرّض الاقتصاد إلى الانهيار. ❖ أزمة بنكية: سحب الودائع من البنوك وإفلاس وغلق بعض البنوك خاصة منها الاستثمارية والتجارية نتيجة انعدام الثقة والاضطراب في الأسواق المالية وبالتالي تؤثر على الاستثمارات مما يؤدي إلى مغادرة المستثمرين الأجانب. ❖ أزمة ديون سيادية: تفاقم المديونية وعجز الحكومة على تسديد أقساط الدين مع تراجع الإستثمار ونقص في الاحتياطي من العملة الأجنبية خاصة منها على مستوي تغطية التبادل التجاري من الواردات والصادرات. ❖ أزمة سيولة مالية: تنتج عن الاضطرابات بالأسواق المالية وخاصة البورصة والتضخم المالي وتفاقم العجز في الميزانية والميزان التجاري، مع فقدان الثقة في الائتمان المصرفي وبالتالي سحب الودائع البنكية والادخار مما يسبب أيضا أزمة بنكية.

ملاحق

جدول عدد 3: بعض المؤشرات الخاصة بالبطالة، معدل التضخم، نسبة النمو، الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 1980 و2017

السنة	البطالة (%)	معدل التضخم (%)	نسبة النمو	نصيب الفرد من الناتج الحلي الإجمالي (بحساب الدولار)	مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي
1980	-	▲10.1%	▲7.4%	2.127	13.6
1981	-	▲8.9%	▲5.5%	▲2.387	▲15.8
1982	-	▲13.7%	▼-0.5%	▲2.463	▲16.6
1983	-	▲9.0%	▲4.7%	▲2.618	▲18.0
1984	-	▲8.6%	▲5.7%	▲2.833	▲19.7
1985	-	▲7.6%	▲5.7%	▲2.991	▲21.5
1986	-	▲6.2%	▼-1.5%	▼2.894	▲21.6
1987	-	▲8.2%	▲6.7%	▲3.101	▲23.7
1988	-	▲7.2%	▲0.1%	▲3.158	▲24.5
1989	-	▲7.7%	▲2.6%	▲3.306	▲26.1
1990	16.2%	▲6.5%	▲7.1%	▲3.560	▲29.0

▲31.2	▲3.756	▲4.1%	▲7.7%	—16.2%	1991
▲34.5	▲4.065	▲8.0%	▲5.5%	—16.2%	1992
▲36.2	▲4.224	▲2.5%	▲4.0%	▲16.3%	1993
▲38.3	▲4.362	▲3.6%	▲5.4%	—16.3%	1994
▲40.2	▲4.484	▲2.7%	▲6.2%	▼16.2%	1995
▲43.7	▲4.808	▲6.9%	▲3.7%	▼16.1%	1996
▲47.0	▲5.100	▲5.7%	▲3.6%	▼15.9%	1997
▲49.9	▲5.342	▲5.0%	▲3.1%	▲16.1%	1998
▲53.7	▲5.676	▲6.0%	▲2.8%	▼16.0%	1999
▲57.3	▲5.993	▲4.3%	▲2.8%	▼15.7%	2000
▲61.4	▲6.362	▲4.9%	▲1.9%	▼15.1%	2001
▲63.4	▲6.503	▲1.7%	▲1.9%	▲15.3%	2002
▲68.2	▲6.931	▲5.5%	▲2.1%	▼14.5%	2003
▲74.3	▲7.476	▲6.0%	▲2.5%	▼14.2%	2004
▲79.7	▲7.947	▲4.0%	▲2.4%	▼12.8%	2005

▲86.8	▲8.570	▲5.7%	▲3.2%	▼12.5%	2006
▲94.7	▲9.260	▲6.3%	▲3.0%	▼12.4%	2007
▲100.8	▲9.763	▲4.5%	▲4.3%	—12.4%	2008
▲104.8	▲10.036	▲3.1%	▲3.7%	▲13.3%	2009
▲108.8	▲10.315	▲2.6%	▲3.3%	▼13.0%	2010
▲108.9	▼10.204	▼−1.9%	▲3.5%	▲18.9%	2011
▲115.2	▲10.694	▲3.9%	▲5.1%	▼16.7%	2012
▲120.0	▲11.020	▲2.4%	▲5.8%	▼15.3%	2013
▲124.9	▲11.355	▲2.3%	▲4.9%	—15.3%	2014
▲127.6	▲11.487	▲1.1%	▲4.9%	▲15.4%	2015
▲130.5	▲11.448	▲1.0%	▲3.7%	▲15.5%	2016
▲135.4	▲11.755	▲1.9%	▲5.3%	▼15.3%	2017

المراجع باللغة العربية

1-علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017). الرابط: https://bit.ly/3wCtREz

2-سياسة الاقتصاد الكلّي والنمو في المنطقة العربية. الرابط: https://bit.ly/3DnyNRe

3-لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، لمحة تاريخيّة عن السياسات الاقتصادية في تونس. الرابط: https://bit.ly/3jdWuVo

4- بيانات المؤشر العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنوات: من 2012 الى 2022. الرابط: https://bit.ly/2IaT5jn

5-روبرت دال، مقدمة الى الديمقراطية الاقتصادية، ترجمة مصطفى غنيم (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992).

6-زيجمونت باومان وكارلو بوردوني، حالة الأزمة، ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018).

7-القانون عدد 4 لسنة 1967 المؤرخ في 19 جانفي 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للتعاضد. الرابط: https://bit.ly/3WYHzMs

8-المخطط التنموي العاشر (1962-1971)، الأرشيف الوطني التونسي. الرابط: https://bit.ly/3Hocqwk

9-الهادي التيمومي، تونس البورقيبية 1956-1987 (تونس: دار محمد علي الحامي، 2020).

10-كتابة الدولة للإعلام، خطابات الحبيب بورقيبة، الجزء 18.

11-الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة. سيرة زعيم. شهادة على عصر (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1999).

12-فؤاد الصبّاغ، دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية، الرابط: https://bit.ly/3DrHyd4

13-القانون عدد 24 لسنة 1972. الرابط: https://bit.ly/3DDFOxB

14-المخطط السابع والثامن للتنمية. الرابط: https://bit.ly/3HhnsUg

15-عبد الجليل البدوي، أي برنامج انقاذ عاجلا وأي بديل تنموي آجلا. الرابط: https://bit.ly/3DZnwXI

16-مبادرة الإصلاح العربي، تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان. الرابط: https://bit.ly/3IjgAYd

17-لاري دايموند وجاري ماركس، سيمور مارتن ليبست ودراسة الديمقراطية. الرابط: https://bit.ly/40MQDrg

18-تأثير الثروة: كيف تنعكس قيمة أصول الأفراد على الاقتصاد؟ الرابط: https://bit.ly/3YxGKLO

المراجع باللغة الأجنبية

1-Abderrahmane Ben Zakour, Le secteur informel en Tunisie : Autorité de l'Etat ou autorité de l'informel ? Tunis : FTDES (Décembre 2021), Lien : https://bit.ly/3YCoHo3

2-W. Arthur, Lewis, « Economic Development with Unlimited Supplies of Labour », Manchester School of Economic and Social Studies, Vol.22, 1954, p139.

3-Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy", The American Political Science Review, (Vol. 53, No. 1, March, (Vol. 53, No. 1, March 1959), pp. 69-105.

4-Mustafa Kamal Nebli, J'y Crois Toujours.Tunis : Sud Edition, 2019.

5-Freund Caroline and Mélise Jaud, « On determinants of democratic transitions ». Middle East Developpment Journal (2013).

6-Asik Gunes, « Productivity, Structural Change and Skills Dynamics in Tunisia and Turkey. » Economic Research Forum Working Papers, N°1269.2018.

7-Yerkes, Sarah and Zeineb Ben Yahmed, « Tunisians Revolutionary Goals Remain Unfulfilled. » Carnegie Foundation, 2018.

8-Wolfgang Streeck, Buying Time : The Delayed Crisis of Democratic Capitalism, translated by Patrick and David Fernbach (London : Verso, 2014).

Nerfin Mark, Entretiens avec Ahmed ben Salah, sur la dynamique socialiste dans les années 60. Paris, Maspero, 1974, pp 175, 186, 187.

9-Jürgen Habermas, Problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé, (Trad. Jean Lacoste) Paris : Payot, 2012.

10-Josef Hien and Christian Joerges (eds.), Ordoliberalism, Law and The Rule of Economics (Oxford : Hart Publishing, 2017).

11-Ronen Palan, Global Political Economy : Contemporary Theories (London/ New York : Routledge, 2000).

12-Therry Lynn Karl, Dielemmas of Democratization in Latin American, Comparative Politics, Vol. 23, n°. 1 (October. 1990), P. 17.